الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

الأمن في المتوسط بين التعاون والتنافس

Security in the Mediterranean between Collaboration and Competition

[أ]أ.سفيان طبوش، [ب] أ.د غربي محمد
[أ] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – soufyane.tabouche@gmail.com
[ب] أستاذ التعليم العالي، المركز الجامعي تيسمسيلت

ملخص

إن تسليط الضوء على موضوع التعاون الأورو متوسطي ينطلق من دور الفواعل في منطقة المتوسط، في سياق ترسيخ مقاربة " الكل الأمني" بشعار " المتوسط منطقة آمنة في عالم أفضل"، حيث من مصلحة بلدان منطقة المتوسط تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وذلك في ظل التعاون والتنافس الذي تشهده المنطقة، ما يقودنا إلى طرح الأسئلة التالية ماهي أهم الفواعل في المنطقة الأورو متوسطية؟ وما طبيعة العلاقة بينها؟ وما دورها في تحقيق الأمن والسلم في المنطقة؟، وللإجابة على هذه الأسئلة يتم تحليل الموضوع من خلال محورين أساسيين.

المحور الأول: العلاقات الأورو متوسطية من الجيوتاريخية إلى تعقد الوضع الدولي

المحور الثاني: مسار برشلونة والتحديات الأمنية في المنطقة الأورو متوسطية

الكلمات الدالة: الأمن، العلاقات الأورومتوسطية، التحديات الأمنية.

Abstract

shedding a light on the Euro-Mediterranean collaboration topic begins with highlighting the role of the actors in the Mediterranean zone in the context of emphasizing the entirely security-oriented approach under the slogan" the Mediterranean is a safe zone in a better world" where the main interest of the Mediterranean countries is assuring security and stability in the region in the atmosphere of collaboration and competition that the zone witnesses. This leads us to ask the following questions: what are the main actors in the Euro-Mediterranean zone? What kind of relations exists between them? What are their roles in achieving peace in the region? To answer these questions we will analyze the topic from to aspects.

The first aspect is: the Euro-Mediterranean relations from the geo-historical perspective to the complication of the international situation.

The second aspect: Barcelona Process and security challenges in the Euro-Mediterranean zone.

Keywords: *Security, Euro-Mediterranean Relations, Security challenges.*

مقدمة

اختلف منظور الاستراتيجيين حول طريقة بناء الأمن، إذ أن هناك منظورات تقليدية لزالت صامدة بسبب استمرار بعض أوجه سلوك الحرب الباردة في السياسة الدولية الراهنة، كاحتفاظ القوى النووية بأسلحتها واستمرارها في تطوير أدوات الردع التقليدية والمنافسة حول سوق تجارة الأسلحة، وهناك منظورات جديدة أدرجت العناصر غير العسكرية في المفهوم وذلك في إطار شراكة وتعاون لتحقيق الأمن والاستقرار، وتعتبر العلاقات الأرو متوسطية التي تربطها شراكة بين ضفتيها أحد المنظورات التي أدرجت العناصر غير العسكرية للتعاون وتحقيق الأمن في المنطقة من خلال المحددات الجيو اقتصادية الأمنية والجيوسياسية.

فتسليط الضوء على موضوع التعاون الأورو متوسطي ينطلق من دور الفواعل في منطقة المتوسط، في سياق ترسيخ مقاربة " الكل الأمني" بشعار " المتوسط منطقة آمنة في عالم أفضل"، حيث من مصلحة بلدان منطقة المتوسط تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، ما يقودنا إلى طرح الأسئلة التالية ماهي أهم الفواعل في المنطقة الأورو متوسطية؟ وما طبيعة العلاقة بينها؟ وما دورها في تحقيق الأمن والسلم في المنطقة؟، وللإجابة على الأسئلة يتم تحليل الموضوع من خلال الخطة التالية:

المحور الأول: العلاقات الأورو متوسطية من الجيوتاريخية إلى تعقد الوضع الدولي

أولا: جيو تاريخية العلاقات في منطقة المتوسط

ثانيا: المتوسط مسرح لتعقيدات الوضع الدولي

ثالثا: دور الفواعل في منطقة المتوسط

المحور الثاني: مسار برشلونة والتحديات الأمنية في المنطقة الأورو متوسطية

أولا: الأمن الدعامة الأساسية لمسار برشلونة

ثانيا: الرهانات الأمنية في منطقة المتوسط

ثالثا: تحديات بناء سياسة متوسطية متكاملة

رابعا: نحو إستراتيجية أمنية في منطقة المتوسط

المحور الأول: العلاقات الأورو متوسطية من الجيوتاريخية إلى تعقد الوضع الدولي

أولا: جيو تاريخية العلاقات في منطقة المتوسط

على مر التاريخ الإنساني لم يكن البحر الأبيض المتوسط مجرد مانع مائي بين منطقتين جغرافيتين متجاورتين، بل كان دوما منطقة فاصلة بين حضارتين متمايزتين ومختلفتين تجمع بينهما جدلية الصراع/ الحوار، كان البحر الأبيض المتوسط لقرون مضت حاجزا منيعا بين الشمال والجنوب تحت تأثير سياسة التفرقة البيزنطية التي طغت على سياسة روما التي كانت ترمي إلى الاندماج، وشهد هذا البحر حروبا متوالية عبر العصور بين اليونان والفرس، وبين الرومان وقرطاجنة، وبين بيزنطا والعرب وبين الصليبيين والمسلمين، وبين اسبانيا والأتراك، وهكذا سيطرت على البحر المتوسط نظرة صراع ثنائي فصل بقوة بين الشمال والجنوب وبين الغرب والشرق.

لقد مرت العلاقات بين ضفتي المتوسط منذ انطلاق النهضة الصناعية الأوروبية وحتى الآن بثلاث مراحل أساسية وهي[1]:

1- الصراع العسكري والاحتلال: وذلك باستخدام القوة العسكرية المباشرة لنهب الثروات وتجسيد الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية.

2- الصراع العسكري غير المباشر: نتج تحول كبير على صعيد الدور الأوروبي في المنطقة العربية، ولكن محاولات أروبا تواصلت من خلال الدعم العسكري لإسرائيل التي سبق وأن أوجدتها على الأرض العربية كبديل استراتيجي للدور العسكري الأوروبي المباشر، بما شكل المعادلة الاستراتيجية التي لم يتمكن العرب من التغلب عليها حتى الآن، أو من خلال ما خلفته حقبة الاستعمار من أوضاع متشابكة أوجدت حالة من الفرقة والصراعات الدائمة.

3- شعارات أروبية جديدة: لم يأت غياب أروبا عن ممارسة نفوذها في المنطقة تخليا طوعيا بل كان ناتجا من ظروف إستراتيجية خارجة عن إرادتها، ما دفعها إلى تغيير خططها ووسائلها - لممارسة هذا النفوذ - من العمل العسكري إلى العمل من خلال العلاقات الاقتصادية والثقافية أو العلمية؛ وذلك من خلال طرح مشاريع في المنطقة سواء مشروع الشراكة الأورو متوسطية أو الاتحاد من أجل المتوسط.

ثانيا: المتوسط مسرح لتعقيدات الوضع الدولي

وفي ظل تشابك هذه العلاقات لم يعد يلعب أهل هذا البحر في التجارة والحروب إلا دورا صغيرا دور البيادق على الرقعة، تحول حسب رغبة القوى البعيدة؛ لقد أظهرت التجارب التاريخية في العلاقات العربية الأوربية أن المواقف الأوربية بالإجمال - منذ النهضة الصناعية وحتى الآن - كانت محصلة لمحاولتها احتلال المنطقة أو تمكين نفوذها فيها لتحقيق أهدافها الاستعمارية، وفي ضوء الثوابت الماضية والمؤشرات الراهنة يمكن القول أن محددات العلاقات الأوربية العربية تتأثر خلال المرحلة المقبلة بخلفيات الاتفاق والصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا على مناطق النفوذ في المنطقة[2]، خاصة وأن الموقف العربي لا يمانع استدعاء دور أوروبا، وهذا ما أكده في مؤتمر القمة العربية المنعقدة في بيروت 28.27 مارس2002 في البند التاسع عشر من بيانه الختامي، يرى ضرورة مواصلة أوروبا الاضطلاع بدورها الفاعل إلى جانب جهود الدول الصديقة الأخرى[3].

لقد تحول المتوسط بضفته الشمالية والجنوبية إلى مسرح يصور تعقيدات الوضع الدولي ويجسد تناقضاته وتوتراته ولا توازناته،

حيث تواجهه سلسلة من الرهانات (ديمغرافية، اقتصادية، سياسية، عسكرية) فهو يمثل مجالا للتمايز بين الهويات والثقافات وفضاء للرفض الموروث كما أشار أركون، وللحروب القائمة (استعمار، تهويد فلسطين، قبرص، البلقان، والتحولات السياسية في المنطقة العربية بعد 2011 ليبيا، سوريا...)، فالمتوسط يفصل بين عالمين في الشمال شعوب غنية تنظمها قيم ديمقراطية ليبرالية تجسد بناء سياسي واقتصادي موحد، والجنوب ذو بنى تقليدية ونزاعات وتمزقات داخلية(4)، واعتبر جون كريستوف روفين المتوسط منطقة لا توازن وتوتر بين الشمال والجنوب في كتابة" أوهام الإمبراطورية وعظمة البرابرة"؛ وأضحت منطقة المتوسط ذات ميزة استراتيجية لعاملين مترابطين أولهما النفط وثانيهما التهديدات الأمنية، فطبقا لوزارة الدفاع الأمريكية فإن نحو (40) أربعين دولة أفريقية جنوب الصحراء لا تملك السيطرة الكافية على حدودها ومن ثم فإنها تمثل ملاذا آمنا لأي جماعة توسم بأنها إرهابية[5].

ثالثا: دور الفواعل في منطقة المتوسط

إن الوضع في منطقة المتوسط محكوم بالمصلحة العسكرية والاقتصادية للقوى الكبرى، فالتصادم في منطقة المتوسط يعود لأسباب جيو اقتصادية بعدما كان وجود عدو مشترك بمثابة مظلة تختفي تحتها كل التناقضات؛ حيث يرى سمير أمين أن جنوب المتوسط" يشكل في المدى المتوسط وسيلة ممتازة للضغط على أوروبا، وعلى هذا الأساس سعت الولايات المتحدة الأمريكية للتحكم في قطاع المحروقات انطلاقا من الجزائر وكل المتوسط وصولا إلى ما وراء الخليج إلى أفغانستان، لذا أخذت الولايات المتحدة الأمريكية المبادرة في حرب الخليج لضمان السيطرة على كل العالم العربي ثم رعاية مسار السلام وتوجيهه لتجعل من أوروبا مجرد تابع للقوة الأمريكية"[6]، ربما يمثل هذا الاهتمام الأمريكي وكذلك الصيني المتزايد بالقارة الافريقية تدخلا في مناطق النفوذ التقليدية الأوروبية لاسيما الفرنسية منها، وقد بدأت العلاقة بين النفوذين الأمريكي والفرنسي تأخذ الطابع التنافسي على الكعكة النفطية الإفريقية، فهناك قلق فرنسي كبير من الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في إفريقيا، بحيث تبدو الإستراتيجية الفرنسية في وضع دفاعي وهي تحاول الحفاظ على مواقع نفوذها في مواجهة الهجوم الأمريكي، بل والصيني لإيجاد موضع قدم في هذه المناطق حيث تطرح فرنسا مفهوم الرابطة الأورو إفريقية، وهو ما يعني إضفاء الطابع الأوروبي على السياسة الإفريقية لفرنسا[7]، أما الصين فترتبط بتفسير ما يعرف ب" الصعود الاستراتيجي" ويعني التزايد الشامل في كل المقدرات، حيث يزيد من تعقيد هذا التزايد في أهمية هذه القوة كونها لا ترتبط ولا تطالب بأي إصلاحات مدنية مقابل إجراء التعاون عكس الاتحاد الأوروبي الذي اعتمد غالبا سياسات تقوم على الشرطية الحقوقية والديمقراطية، حيث أصبحت الصين ثاني شريك للمغرب وراء الاتحاد الأوروبي وثالث شريك لمصر وليبيا ورابع شريك للجزائر وخامس شريك لتونس، وتعد الطاقة والأنشطة الاقتصادية محددا كبيرا في السياسة الصينية[8].

وفي ظل هذا التنافس على منطقة المتوسط هل يمكن إعتبار مشروع الشراكة الأورو متوسطية دعوة حقيقية لبناء عقد تنموي بين ضفتي المتوسط بإمكانه ضمان الأمن الشامل والجماعي في المنطقة؟، أو أنه مبادرة استراتيجية في ظل احتدام التنافس على منطقة المتوسط بين القوى الكبرى الذي يترتب عنه محاولة لتقسيم النفوذ في شكل جديد؟.

وفي ظل اللعبة الكبرى وسعيا لبناء الامبراطورية العظمى والهيمنة على العالم، بدأت السياسة الأمريكية تعرف اهتماما متزايدا بإفريقيا، ويلقي هذا التطور بآثاره على السياسة الأرومتوسطية في البحر الأبيض المتوسط وعلى التنافس بين القوة الأوروبية التقليدية الحاضرة في إفريقيا ومستجد الحضور الأمريكي، حيث يشكل المجال الأمني أحد أهم المجالات الاستراتيجية للاهتمام الأمريكي بإفريقيا والذي ازداد أهمية بعد 11سبتمبر، وبالحضور البارز للحركات الأصولية المسلحة في إفريقيا كبوكو حرام في نيجيريا، والقاعدة في المغرب الإسلامي، وجماعة الشباب المجاهدين في الصومال، وجماعة أنصار الدين في مالي، وكذلك توسع ما عرف بالدولة الإسلامية في الشام والعراق (داعش)، ويضاف إلى هذا المعطى عامل آخر حيوي يتمثل في الطاقة واستكشاف النفط ما يخول التدخل أكثر فأكثر للولايات المتحدة الأمريكية سواء تدخل مباشر أو بالنيابة أو اعتمادا على المحاور، واعتماد على بلدان المحاور في إفريقيا لإيجاد البدائل كنيجيريا والجزائر وجنوب إفريقيا.

تعتبر إسرائيل ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تشكل الميزة التي تحظى بها إسرائيل محددا أساسيا لتفسير السلوك الدبلوماسي الإستراتيجي الأمريكي في شرق المتوسط وفي الدائرة التي تشمل مصر والخليج وإيران وتركيا، لقد أناطت إسرائيل بأثرها البارز في تعريف المتوسط من لدن أهم قوة عالمية بعد الحرب العالمية الثانية، لقد تحول المتوسط من مجال تنافس إستراتيجي بريطاني فرنسي إلى مجال تنافس شبه سيطرة أمريكية في الحرب الباردة وبعدها، كان اهتمام فرنسا يقوم حول مد السيطرة وترجمة الإرث الروماني لفرنسا، وكان المتوسط لبريطانيا الحوض الذي يعكس قوتها البحرية الضاربة ومرونة العبور والولوج إلى آسيا حيث كان أهم مستعمراتها، فكانت البحر مجال احتكاك جغرافي سياسي ثقافي يجذب القوى للتحكم في جيو إستراتيجيته.

المحور الثاني: مسار برشلونة والتحديات الأمنية في المنطقة الأورو متوسطية

أولا: الأمن الدعامة الأساسية لمسار برشلونة

وفي ظل التنافس يبقى الأمن المتوسطي في ديناميكية وحوض المتوسط العمق الاستراتيجي الجنوبي لأوروبا حيث تشكل قضية الأمن الموجه الرئيس الذي يحكم التصور الأوروبي للشراكة،

وهذا ما يلاحظ من خلال ما أعطته ندوة برشلونة من اهتمام متميز لقضية الأمن باعتباره مفتاحا للتعاون، ولذلك لا يكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوروبي بل لا يمكن التكلم عن الأمن دون التكلم على التنمية الاقتصادية والتطور السياسي؛ حيث يشير روبرنو أليبوني أن الدول الأوروبية تميل إلى تقدير أن القدرات العسكرية لدول الضفة الجنوبية لا تشكل تهديدا، لكن العوامل السوسيو سياسية والثقافية تشكل اليوم توترات وأخطار يمكن أن تتحول إلى تهديد في المستقبل[9].

ويوضح وجود أفريكوم اهتماما بالجريمة المنظمة وبالإرهاب في منطقة الساحل والصحراء من خلال عملية الحرية الدائمة عبر الصحراء وعملية محاربة الإرهاب عبر الصحراء، حيث تشمل هذه العملية دول المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا وتشاد ومالي والنيجر ونيجيريا والسنغال، ويلاحظ من خلال هذه البرامج التداخل الكبير بين الاستراتيجيات الأمريكية والأوروبية بالخصوص الفرنسية منها، والتي تسعى لنهج أسلوب وتنسيق أمني خاص بها في الساحل والصحراء، إلا أن الإكراهات الإستراتيجية وإكراهات البيئة الإقليمية والدولية جعلت التنسيق عبر الأطلسي مطلبا متزايدا لدى الأوروبيين تجلى في الأزمة الليبية بوضوح رغم محاولتهم بناء سياسة دفاع أروبية مستقلة بالخصوص الجهود الفرنسية الألمانية في ذلك.

فالوضع المقلق لمنطقة المتوسط والوطن العربي على كل الأصعدة يجبر الأمريكيين والأوروبيين الذين عارضا بعضهما البعض في الحرب على العراق أن يراجعوا مفهوم الأمن والسلم والدفاع وذلك بالتخلي عن السياسة التدخلية؛ إذ ترى أمريكا أن المجال الأورو متوسطي بيئة خطرة، بينما يرى الكثير من الأوروبيين أنه منطقة في خطر لا بد من مساعدتها للخروج من منزلقات هذا الخطر[10].

ثانيا: الرهانات الأمنية في منطقة المتوسط

لقد شهدت منطقة المتوسط مجموعة من المبادرات والمشاريع الدولية في ظل هويات اقتصادية جديدة محكومة بمنطق التنافس موجهة نحو هذه المنطقة وفق مفاهيم جديدة للأمن والاستقرار، وتواجه المنطقة مجموعة من التحديات سواء تعلقت بالفوارق الاقتصادية أو الاجتماعية والهجرة وانتشار الأسلحة، والنزاعات الداخلية وتصاعد التطرف، وطرح إشكالية علاقة التنمية بالديمقراطية من جهة وعلاقتها بالاستقرار من جهة أخرى، فالديمقراطية قد تؤدي في بدايتها إلى تأجيج النزاعات وإثارة اللاستقرار وبالتالي عجز الدولة عن أداء وظائفها[11].

وفي ظل اللااستقرار وتزايد المشاريع المطروحة في المنطقة، تزايد القلق والانزعاج الأوروبي من محاولة الولايات المتحدة بشكل مستمر لتهميش الدور الأوروبي خاصة مع خطاب بوش سبتمبر 1990 لتشكيل نظام دولي جديد الذي بدأ في التشكل مع بداية حرب الخليج، حيث يقول سمير أمين أن " قرار حرب الخليج قد اتخذ في واشنطن بكل حرية بوصفه احدى الوسائل المنوي استخدامها لمنع تشكل الكتلة الأوروبية بإضعاف أوروبا وإبراز هشاشة البناء الأوروبي السياسي واستبدال الخطر الشيوعي بالجنوب[12]، وهذا عبر سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على منابع النفط منفردة بالإضافة إلى إبراز الاختلاف في وجهات النظر السياسية في البناء الأوروبي، وكذلك منذ انطلاق عملية التسوية في الشرق الأوسط ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على مشروعات التعاون الاقتصادي في إطار القمم الاقتصادية المتعاقبة، حيث عبر عن ذلك روبيرتو إليبوني بقوله :" أن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل أن يضطلع الأوروبيون بعبء أكبر في البحر المتوسط ولكن بدون وجود منبر لاتخاذ القرارات السياسية المشتركة، حيث لن يشعر الأمريكيون بالثقة من نتيجة هذا المنبر، ومن ثم فإنهم سيفضلون أن يحتفظوا باليد العليا في مسائل الأمن، وسيعارضون إنشاء مؤسسة متوسطية على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي تتعامل مع قضايا الأمن، ومن ناحية أخرى فبدون وجود منبر مشترك لن يتحرك الأوروبيون بقوة لاضطلاع بمسؤوليات أكبر في المسائل الأمنية والسياسية في البحر المتوسط والشرق الأوسط"[13].

ثالثا: تحديات بناء سياسة متوسطية متكاملة

حيث تحد الإكراهات المترتبة عن واقع دولي وإقليمي يتسم بأزمة مالية واقتصادية من قدرات الاتحاد الأوروبي وأعضائه في بلورة سسياسة متكاملة وفعالة وسريعة تشمل مختلف القطاعات، ورغم الضغوط التي يمارسها التحول الجيوسياسي السريع الذي مرت به المنطقة المتوسطية في الشمال الأزمة المالية والاقتصادية ابتداء من 2008؛ حيث تؤثر الأزمة الاقتصادية في العلاقات الأورو متوسطية من خلال ثلاث مستويات، أولها الحد من فرص إعداد وإنجاز برامج بتكاليف مالية جديدة وباهظة، وثانيا الحد من سياسات المساعدات، أما ثالثا ينجم عن تخوف الشركاء الجنوبيين من عدم الاستقرار الاقتصادي في الإتحاد الأوروبي[14]؛ وفي الجنوب التحولات الجيوسياسية ابتداء من 2011 فإن هذا التحول يتيح لبعض الدول فرصة تاريخية للبحث عن فرصة جديدة للتعاون مثل تركيا التي هي وضع أفضل.

وفي ظل النظام الدولي الذي لا تستطيع فيه أي دولة أن تؤمن بقاءها إلا بالاعتماد على نفسها وعلى قدراتها الدفاعية فقط، حيث يبدو أن دولا كثيرة في المنطقة مستعدة أساسا للانضمام إلى الجهود البعيدة المدى الهادفة إلى إقامة أنظمة إقليمية سلمية، ولكنها لا تستطيع أن تجزم بأن جيرانها سيتبعون سياسة مماثلة لها، ولا بأن تجزم بأن الدول الأقل تعاونا لن تستغل سياساتها التعاونية وما يترتب عليها من نزع السلاح، ويلاحظ أن عدم الاستقرار بشأن النوايا المستقبلية لأي خصم محتمل يشير إلى نقص معلوماتي جوهري في النظام؛ مما يؤدي

بالدول إلى أن تحاول حماية نفسها دائما من أي اعتداء من جانب الأطراف الدولية بأن تبني استعدادات تسليحية ضخمة، وعندئذ ينظر جيرانها عن قرب أو عن بعد إلى ضرورة ضمان الأمن من خلال الاستعداد العسكري، على أنه سياسة خارجية عدائية وخطر يهدد سلامة أراضيهم، فيتجهون إلى رفع قدراتهم الدفاعية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تبني السياسات الدفاعية للدولة الأولى[15]، فيتشكل المأزق الأمني في منطقة المتوسط نتيجة الشك وعدم الثقة بين الدول، ويتجلى ذالك واضحا في السباق نحو التسلح العربي مقابل إسرائيل، أو سباق التسلح بين الجزائر والمغرب، وهكذا تعتبر الجهود الدفاعية التي تقوم بها أي دولة من وجهة نظر جيرانها استعدادا للهجوم.

ومن خلال التصورات التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والاتحاد الأوروبي من أجل إعادة رسم الخرائط الجيو اقتصادية والجيوسياسية والأحزمة الأمنية الجديدة في المنطقة بما يمكن إسرائيل من فرض نفسها، لا باعتبارها جسدا غريبا زرع قسرا في المنطقة لتحقيق أهداف استعمارية، وإنما باعتبارها جزءا عضويا باستبدال علاقات الصراع والهيمنة بعلاقات الشراكة والتعاون في المنطقة رغم التلويح المستمر بالذراع العسكرية المستعدة لممارسة دورها في إعادة صياغة الخارطة الجيوسياسية والأمنية في المنطقة، وفي ظل التنافس والتعاون المستمر في المنطقة بين دول شمال المتوسط المدعمة بالولايات المتحدة الأمريكية وذراعها العسكري حلف الشمال الأطلسي لضمان أمن واستقرار إسرائيل سعت إلى[16]:

- فصل بلدان المشرق عن بلدان المغرب العربي.
- إعادة تعريف المشرق لكي يشمل مصر، ودمج " المشرق الجديد" مع إسرائيل في منظومة تعاون اقتصادي وأمني.
- فصل العراق عن المشرق العربي ومحاولة دمجه (عند تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي) في منظومة اقتصادية وأمنية جديدة يمكن أن تشمل بلدان الخليج، أو ربما إيران وجمهوريات إسلامية من آسيا الوسطى لاحقا، وتحت مظلة الهيمنة لأمريكية خاصة مع تقدم المفاوضات الأمريكية الإيرانية في الملف النووي الإيراني.
- دمج بلدان المغرب العربي في المجال الاقتصادي والأمني لبلدان البحر الأبيض المتوسط الأوروبية.
- عزل وتهميش السودان والصومال واليمن باعتبارها بلدان أطراف، وضمها لنظم أمنية ومناطق اقتصادية خاصة بإفريقيا والقرن الإفريقي.
- تحويل فلسطين من قاطرة لحركة التحرر العربي إلى معبر وجسر لإسرائيل نحو الدول العربية.

وعموما يمكن أن نسجل أن في قمة واشنطن 1999 للحلف الأطلسي، تم اتخاذ قرارات غيرت الرؤية الأمنية التي تم تبناها خلال 50 سنة الماضية، حيث أصبح من حق الحلف التدخل خارج محيطه الجغرافي و قد حددت الوثيقة التي اعتمدتها القمة بعنوان:" المخاطر العالمية والتهديدات الأمنية التي تستدعي تدخل الحلف والتي تشمل[17] :

1- احتمال انقطاع الإمدادات بمادة حيوية كالنفط مثلا.

2- وقوع أعمال إرهابية انطلاقا من بلد من خارج بلدان الحلف.

3- نشوء حركة تشريد أو هجرة جماعية من منطقة ما.

4- انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع (بمفهوم الحلف طبعا أي ازدواجية مفهوم حقوق الإنسان حيث يتدخل الحلف أينما توجد مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها).

5- استفحال الجريمة المنظمة مثل: تجارة المخدرات.

6- احتمال وصول أسلحة الدمار الشامل إلى بلد لا يجب أن تصل إليه.

إن أهم فراغ تواجهه منطقة المتوسط هو غياب تعاون مؤسسي منظم إقليميا، ويعود ذلك لعناصر نظرية يتحكم فيها الإرث التاريخي وتناقض المصالح وعدم تقاسم الهوية المتوسطية، وفي ظل هذا التناقض تسعى الدول لإيجاد البدائل المتنوعة التي ترتكز على وجود عدة واجهات جيوسياسية وجيواستراتيجية بحرية أو برية إقليمية أو قارية تسمح لهذه الدول بالتحرك والتعامل على عدة واجهات والدخول في توافقات متنوعة، وتتميز بعض الدول المتوسطية بهذه الميزة ما يجعل مقاربتها للمتوسط جزءا ضمن سياسة متكاملة لهذه الدولة إزاء محيطها، فمعيار البدائل المتنوعة يشكل ميزانا مؤثرا في صياغة سياسة الدول في المنطقة، وتعتبر تركيا على رأس الدول فهي بلد متوسطي ولكنها تميز بين شرق المتوسط وغربه ووسطه، حيث تنظر تركيا إلى بحر إيجه الذي يمكن اعتباره ذراعا للبحر المتوسط بأنه مجال بحري منفصل عن استراتيجيتها في شرق المتوسط، والتي تقوم في حالة جزر إيجه بتنافس مركب ومخاوف من اليونان، حيث تعد حسب أوغلو" العامل الذي يضيق على أنفاس تركيا ويمكن أن يفتح بوابة الحرب عليها في أي لحظة ويعود ذلك إلى الأخطاء التي لا تغتفر لتركيا بسبب عدم امتلاكها إستراتيجية بحرية متكاملة"[18]، وحسب أوغلو لا يمكن تقييم المسألة القبرصية ولا مشكلة بحر إيجه بتكامل إستراتيجي دون تحديد إستراتيجية البحر الأبيض المتوسط بشكل خاص، وتحقيق التنسيق بين هذه الإستراتيجية والسياسات المتعلقة بالمناطق البرية القارية والقارية القريبة[19]، فتركيا تقدم نفسها بأنها أصبحت دولة مؤثرة في بعض الاختيارات الناعمة مثل شكل " الإسلام السياسي" والدمج بين عناصر المحافظة والتقاليد، حيث تسعى من خلال سياستها إلى تصفير المشكلات مع الجوار والتحول إلى دولة مركز بدل دولة مرور؛ أما إسرائيل وفي ظل ضيق البيئة الإستراتيجية تدفعها للإستعانة ببعض المحاور التكتيكية إزاء جيرانها العرب وغير العرب، فهي تهتم بالمجال المتوسطي الذي يعتبر الوحيد الذي تلتقي فيه رسميا مع الدول العربية التي لا تربطها علاقات طبيعية معها، وتعد إسرائيل أحد مواضيع

الإستراتيجية الأمريكية في المتوسط[20].

رابعا: نحو إستراتيجية أمنية في منطقة المتوسط

حيث أصبح الفكر السياسي الأوروبي في السنوات الأخيرة ينصرف بصورة رئيسية إلى مسألة " الأمن الأوروبي" بغية استكشاف أقوى الضمانات لتدعيم هذا الأمن، كما تعقد مقارنات بين الجدوى المتوقعة للأخذ بالمبدأ الديغولي، أو مبدأ الحياد الأوروبي أو قومية الدفاع الأوروبي في وضع الاستراتيجيات الدفاعية لأوروبا؛ حيث يحوم على المناقشات في قضايا السياسة والدفاع في أروبا في الفترة الأخيرة شبح "الديغولية الأوروبية" وهي ظاهرة عبرت عن نفسها بوضوح في الاتجاه المتزايد الذي يرى بأن اعتماد أروبا على الولايات المتحدة الأمريكية مدعاة للخطر والقلق السياسي، وأن المصالح الأوروبية لم تعد تتوافق مع المصالح الأمريكية[21].

إن تزايد الرغبة لدى الأوروبيين في انتهاج سياسة أكثر استقلالية وتميزا عن نظيرتها الأمريكية فيما يتصل بجنوب المتوسط، وفي ظل الخيارات المتاحة أمام الأوروبيين مع النقاشات الفكرية للدفاع والأمن يمكن أن تنحصر في أربعة بدائل رئيسة:

1- الارتداد إلى الحياد بحيث تتخذ كل دولة ما تراه مع الدولة المهيمنة في الاتحاد الأوروبي.

2- اتخاذ الإجراءات المناسبة للدفاع عن نفسها بشكل منفرد وبدون مساعدة أمريكية.

3- إقامة قوة دفاعية أروبية موحدة خارج الحلف الأطلسي

4- الاتفاق على التعاون فيما بينها بشكل أكثر فاعلية من السابق يضمن المصالح الأوروبية والأمريكية المشتركة والحيلولة دون تهديد الأمن الأوروبي.

فمسار برشلونة محاولة أروبية لإعادة التوازن الجيوسياسي لأوروبا في المتوسط في مواجهة الهيمنة الأمريكية، فالسياسة الأمريكية في المنطقة تدور حول مراقبة الموارد الطاقوية وحمايتها لضمان تموينها، بالإضافة إلى الربط الاقتصادي للمنطقة بالمؤسسات المالية الدولية ودمج إسرائيل ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل لضمان أمنها؛ وتركز الولايات المتحدة على الجزائر باعتبارها دولة محورية في منطقة شمال إفريقيا نسق معها في إطار حلف الشمال الأطلسي وهذا في ظل المنافسة مع الاتحاد الأوروبي، وفي ظل هذا الوضع أروبا لم تعد تقبل بأداء دور دبلوماسية البيدق وحاولت دعم علاقاتها في المنطقة من خلال مسار برشلونة.

الخاتمة

مرت الضفتين عبر التاريخ بتغيرات أساسية تعكس طبيعة علاقات القوى المادية والمعنوية بين الضفتين، فالبنسبة للعرب كانت الضفة الأخرى من البحر في مرحلة ما تضم مسيحيين غير متحضرين وفي مرحلة أخرى مستعمرين جبابرة، وفي مرحلة ثالثة حضارة تشع نورا على العالم، وبالنسبة للأوروبيين في الضفة الشمالية كان جنوب المتوسط يمثل تارة خطرا إسلاميا كاسحا أو موقعا استراتيجيا هاما ينبغي السيطرة عليه أو مجالا حيويا لشعوب الشمال يضم موارد طبيعية ضرورية لازدهارها أو ثقافة عجيبة ومشوقة تغري بالاكتشافات والمعايشة.

فمنطقة المتوسط تحوز على أهمية جيوسياسية وتشكل معبر رئيس للمواصلات البحرية، وأهمية على المستوى الاقتصادي والحضاري، ما جعله محل أطماع عدة دول على مر العصور، فهي ميدان لتضارب مصالح عدة دول الضفة الشمالية بسبب الثروات خاصة النفط والغاز في جنوب المتوسط، وهنا يبرز دور المتوسط كمعبر رئيس للسفن وحاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية ما يمكن القول أن المتوسط بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية، ومن السهل الاستشراف بتزايد أهميته كونه يحاذي الدول المنتجة للمحروقات وقريب من الدول المستهلكة لها.

يعتبر وعي الدول المشاركة في منطقة المتوسط بخطورة المرحلة التاريخية التي تمر بها المنطقة حيث تستلزم شراكة متعددة الجوانب، وذلك أن مفهوم الأمن أضحى مفهوما شاملا لكل الجوانب فيعكس الارتباط الموجود بين الأمن والسياسة والاقتصاد والظروف الاجتماعية والحضارية، لذل وجب ترجمة أهداف مؤتمر برشلونة ترجمة عملية واحترام مبادئه عن طريق تدابير إقليمية ومتعددة الأطراف، يعتبر أيضا تكميلا للتعاون الثنائي المعمول به، حيث ينقسم برنامج العمل إلى ثلاثة محاور رئيسة، الأول يتمثل في المشاركة الاقتصادية والمالية التي تسعى إلى بناء منطقة إزدهار متقاسمة، والثاني مشاركة سياسية وأمنية تسعى إلى تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار في المنطقة، والثالث مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والانسانية من خلال تنمية الموارد البشرية وتشجيع التفاهم بين الحضارات والمبادلات بين المجتمعات.

الهوامش

1- محمد صالح المسفر، "مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية الأروبية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، 2007، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص38. 42.

2- محمد صالح المسفر، مرجع سابق، ص52.

3- المرجع نفسه، ص54.

4- مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص7.

5- وردة هاشم علي عيد، صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2013، ص245.

6- سمير أمين، قضايا استراتيجية في المتوسط، تر: سنا أبو شقرا، بيروت: دار الفارابي، 1992، ص14.

7- حمدي عبد الرحمن حسن، التنافس الدولي في القرن الإفريقي، السياسة

الدولية، العدد 177، 2009، ص174.

8- كريم مصلوح، التعاون والتنافس في المتوسط، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص264.

9- مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص122.

10- بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس1995. 2008، تر: سليمان الرياشي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ، ص27.

11- مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص ص46،45.

12- سمير أمين، قضايا استراتيجية في المتوسط، تر: سنا أبو شقرا، بيروت: دار الفارابي، 1992، ص56.

13- أنظر: Roberto Aliboni, Institutionalizing Mediterranean Relations : Complementarity and Compitition, paper submited to the second session of the Mesco, Alexandria, 1995, p15

14- كريم مصلوح، مرجع سابق، ص430.

15- فيرنر فاينفلد، يوزيف ياننج، سيفن بيريند، "التحولات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أروبا وشركائها"، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 17، دس ن، ص 15.

16- نظمي أبة لبدة، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، عمان: دار الكندي، 2001، ص300.

17- مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، http://omarpolitic.blogspot.com/2012/01/800x600-normal-0-21-false-false-false.html، 23 .05 .2015

18- أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، تر: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، ط2، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص180.

19- أحمد داود أوغلو، مرجع نفسه، ص196.

20- كريم مصلوح، مرجع سابق، ص134.

21- فيليب تاول، الأمن الأروبي بدون الولايات المتحدة الأمريكية، تر: محمد مصالحة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص10.